الأمم المتحدة

A/C.4/71/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
28 December 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

# لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دروبنياك ..... (كرواتيا)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-18769X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥

**البند ٥٢ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة** (A/71/330)

١ - **السيد فيلتمان** (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قدم تقرير الأمين العام بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/71/330)، فقال إن المناقشة السنوية للجنة بشأن هذا البند تعزز إيجاد فهم ووعي أكبر بشأن البعثات السياسية الخاصة وإسهامها في إحلال السلام والأمن الدوليين. وإن التدهور المستمر للبيئة الاستراتيجية العالمية هو واقع بائس تترتب عليه آثار هامة بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة ولجدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع للسلام والأمن. فقد زاد عدد الحروب الأهلية منذ عام ٢٠٠٨، وأفضى نشوب نزاعات عنيفة تستعصي على الحل إلى وجود أزمة إنسانية غير مسبوقة. وأضاف أن عكس هذا الاتجاه وتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة يتطلبان بذل جهد عالمي لإيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية، مما يتطلب إيجاد ''دبلوماسية للسلام'' جديدة على وجه الاستعجال. وأضاف أنّ البعثات السياسية الخاصة، بعد أن أثبتت قيمتها في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن بناء السلام المستدام، تُعد آلية أساسية لتحقيق ذلك الهدف.

٢ - واستطرد قائلا إن التقرير يتناول القضايا المتعلقة بالسياسة العامة والتي تُعد بالغة الأهمية لأعمال البعثات السياسية الخاصة، ويُقدِّم معلومات تفصيلية عن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لا لتحسين التوزيع الجغرافي والتمثيل الجنساني في هذه البعثات فحسبُ، ولكن أيضا للنهوض بالشفافية والمساءلة. وعلى الرغم من أن البعثات السياسية الخاصة تُشكَّل من أفراد يمثلون على نطاق واسع عضوية الأمم المتحدة وبصفة خاصة مناطق الانتشار، فإنه يجب إزالة العقبات الهيكلية التي تعوق التكافؤ بين الجنسين، بغية تحسين تمثيل المرأة وكفالة صعودها إلى المناصب القيادية.

٣ - واسترسل قائلا إن الاستعراضات التي أجريت حديثاً بشأن السلام والأمن، وبخاصة بشأن عمليات السلام، وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، والمرأة، والسلام والأمن قد جددت الاهتمام بمنع نشوب النزاعات بوصفه أحد مجالات الاهتمام التي لا تحظى بأولوية كافية ولا تُخصص لها موارد وافية، وهو مجال تتمتع فيه الأمم المتحدة بأهمية رئيسية، بما في ذلك من أجل الحفاظ على الاهتمام اللازم بإعادته إلى موقع الصدارة. ومع ذلك فإن منع نشوب النزاعات هو مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي بأكمله. ولذلك، يُعتبر القراران المتخذان بشأن ''الحفاظ على السلام''، وهما قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠، دلالة طيبة على الالتزام بتحسين القُدرات الوقائية عبر جميع مراحل النزاع من أجل كفالة إحلال سلام مُستدام. والحفاظ على السلام له دور محوري بالنسبة لعمل جميع البعثات السياسية الخاصة ولولاية المبعوثين الخاصين وأفرقة الوساطة. ومن ثم تدعم إدارة الشؤون السياسية هذا البرنامج بقوة وهي ملتزمة بالعمل على نحو وثيق مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا من أجل تنفيذه.

٤ - وأردف قائلا إنه لا بد للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في المشهد المعاصر، أن تتعاون تعاونا وثيقا على حل النزاعات ودعم السلام المستدام. وغالبا ما تُكلَّف البعثات السياسية الخاصة بولايات للعمل جنبا إلى جنب مع نظيراتها الإقليمية سعيا إلى تحقيق السلام والاستقرار على أساس فهم مشترك مفاده أن المزايا النسبية لكل منها من شأنها أن تُحدث أثرا مضاعفا. فهذه الشراكات، بالإضافة إلى تعزيزها لعمليات السلام البالغة الأهمية الخاصة بكل بلد، تُساعد الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات لتناول المسائل العابرة للحدود التي تؤثر على مناطق برمتها، ومن هذه المسائل الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والتطرف العنيف.

٥ - ومضى قائلا إن الإدارة، اعترافا منها بأن مشاركة المرأة مشاركة مباشرة وفعالة في عمليات السلام، والعمل السياسي، والمؤسسات العامة، والنُظم القضائية، أمر ضروري لإقامة مجتمعات يسودها السلام ولتحقيق تنمية مستدامة، تلتزم التزاما تاما بالبرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وأضاف أنه، بصفته جهة التنسيق في الإدارة بشأن هذه القضايا، يُشرف على إحراز تقدم نحو وفائها بالتزاماتها في سياق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي عام ٢٠١٦، أنشأت الإدارة وحدة قائمة بذاتها معنية بالشؤون الجنسانية والسلام والأمن، ووضعت استراتيجية جنسانية على نطاق الإدارة بتشاور وثيق مع بعثاتها السياسية الخاصة العاملة في الميدان. وهذه القدرات الجديدة تُمكِّن الإدارة على نحو أفضل من الاستجابة للتوقعات الكبيرة للدول الأعضاء بشأن إحراز تقدم في البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٦ - وتابع قائلا إن قدرة البعثات السياسية الخاصة على الاضطلاع بولايتها تتأثر تأثرا كبيرا بعدم الاستقرار المتزايد باطراد في بيئات عملياتها، مما يُشكِّل أيضا خطرا يوميا على أفرادها، يكون أحيانا باهظ التكلفة. ولذلك فإن اتخاذ تدابير أمنية وتشغيلية مناسبة، مثل إنشاء وحدات الحراسة، يُعد أساسيا للتمكين من نشر هذه البعثات وتشغيلها بروح من المسؤولية مع الحد من المخاطر في الوقت ذاته. بيد أن توافر إرادة الاستثمار في هذه التدابير أساسي أيضا لكفالة أن تُحدث الأمم المتحدة تغييرا بالنسبة لمن تخدمهم من خلال الأنشطة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والصحة والتنمية. وأضاف أن الأمم المتحدة، رغبة في إحراز تقدم مُستدام في هذا المضمار، تعمل على نحو وثيق على الجبهة السياسية من أجل دعم الدول الاتحادية الناشئة، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتقديم المساعدة للمؤسسات القضائية والانتخابية.

٧ - وأعرب عن الامتنان للدول الأعضاء لما تُقدمه من دعم مستمر للبعثات السياسية الخاصة ذات الأهمية البالغة للمنظمة، فأكد على التزام الأمانة العامة بالعمل على نحو وثيق مع اللجنة في مسائل السياسة العامة ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق إجراء حوارات تفاعلية منتظمة، وأشاد بصفة خاصة بموظفي الأمم المتحدة الذين يخدمون في هذه البعثات في ظل ظروف بالغة الصعوبة من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين.

٨ - **السيد كهاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): أشاد بشجاعة الذين يخدمون في البعثات السياسية الخاصة وتفانيهم وتضحياتهم، فقال إن هذه البعثات تزداد عددا وتعقدا، كما يتبين من وجودها وقوامها في بلدان متعددة ومن تشكيلة المهام المنوطة بها. وتتجلى التحديات الهائلة التي تواجه هذه البعثات في حادثة وقعت في تموز/يوليه ٢٠١٦ شهدت تفجيرا متعمدا بالقرب من قاعدة الأمم المتحدة في مقديشو، أسفر عن أضرار بشرية ومادية كبيرة استجاب لها على نحو مُرضٍ مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تحت القيادة الممتازة لمديره. وأضاف أن المكتب سيستفيد على الرغم من ذلك من زيادة تعزيزه، وأن الأمين العام المساعد ورئيس المكتب السيد هيوبرت برايس، يتولى توجيه الجهود المكثفة المضطلع بها حاليا في هذا الصدد من أجل توفير الدعم السريع والفعال والكفء المطلوب لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والجيش الوطني الصومالي في إدارته للعمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفقا للتكليف الصادر من مجلس الأمن.

٩ - واسترسل قائلا إن قرابة ٩٠ في المائة من أفراد البعثات السياسية الخاصة يعملون من أجل السلام في بلدان تمر بنزاع حامي الوطيس ومن ثم يتعرضون لانعدام الأمن

يوميا، كما شهد هو بنفسه خلال زياراته إلى بعثات سياسية خاصة في بعض من أشد بيئات العالم تقلبا. ولذلك، فإن إدارة الدعم الميداني ملتزمة التزاما تاما بتعزيز سلامة وأمن موظفيها، بالتعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الشؤون السياسية. والإدارة بوصفها جهة تمكين استراتيجية لجميع عمليات السلام، تظل كذلك ملتزمة بتقديم دعم ميداني سريع وفعال وكفء ومسؤول، وستواصل التركيز على المبادرات ذات الأولوية الطويلة الأجل المضطلع بها في عام ٢٠١٥، من قبيل تحسين إدارة سلسلة الإمداد؛ وتعزيز الإدارة البيئية؛ وتعزيز التكنولوجيا والابتكار؛ والنهوض بتدابير مكافحة سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان؛ ودعم الإصلاح ذي الوجهة الميدانية لأساليب العمل في الأمانة العامة، بما في ذلك تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والنموذج العالمي لتقديم الخدمات. وأضاف أن الإدارة وضعت، في سياق هذه الأولويات، استراتيجية بيئية مدتها ست سنوات، وأنشأت سلسلة إمداد متكاملة من البداية للنهاية، وطلبت تطبيق المساءلة وعدم التسامح مطلقا من أجل التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب جميع الأفراد، وتعمل على مواءمة المسؤوليات عن النتائج مع سلطات اتخاذ القرار، بدعم من الدول الأعضاء والإدارات المعنية.

١٠ - وأردف قائلا إن الإدارة تحتاج أيضا إلى الدعم من جانب الدول الأعضاء من أجل تحسين القدرة على الاستجابة والمساءلة لنُظم الدعم التابعة لها بالنظر إلى ما يُطلب من البعثات السياسية الخاصة من متطلبات فريدة، مثل تقديم خدمات دعم مرنة وفي وقت حساس مصممة وفقا لاحتياجاتها الخاصة. ومن أجل الاستجابة لنوافذ الفرص المحدودة لتعزيز عملية سلام أو للاستجابة لمقتضيات آنية أخرى مما تتسم به طبيعة البعثات السياسية الخاصة، يمكن أن يُطلب من الإدارة أن تقوم بموجب إشعار لا يزيد على ٤٨ ساعة أن تقوم بإتمام كافة الترتيبات اللوجيستية والإدارية اللازمة، بدءا من تنظيم الرحلات الجوية للمبعوثين والوفود من جميع أنحاء العالم إلى توفير المترجمين الشفويين، وغرف الاجتماع وترتيبات الإقامة. وفي جهودها للاستفادة إلى أقصى حد من موارد الطيران المتاحة، حددت الإدارة أصولا جوية استراتيجية كيما يتم تقاسمها بين البعثات السياسية الخاصة، سواء للأجل الطويل أو على أساس مخصص. وعلاوة على ذلك، فمن أجل مواجهة الطفرات المفاجئة في الاحتياجات من الدعم الجوي والطلبات المخصصة العاجلة، وضعت الإدارة اتفاقا احتياطيا لاستئجار الطائرات يعتمد على ''الدفع عند الاستحقاق''. والقصد من هذه المبادرات تحسين فعالية الدعم الجوي وكفاءته، فضلا عن تفادي التكاليف الثابتة التي لا مبرر لها التي ينطوي عليها شراء أصول جوية إضافية من أجل تلبية الطلبات القصيرة الأجل والمخصصة.

١١ - واستطرد قائلا إن ترتيبات الخدمات المشتركة في عنتيبي والكويت، التي تشمل نحو ٩٠ في المائة من أفراد البعثات، هي مثال آخر للمساعدة المقدمة للبعثات السياسية الخاصة، التي لا تتوافر لها موارد كبيرة خاصة بها، وبالتالي تحتاج إلى دعم من مراكز الخدمات الإقليمية والعالمية ومن مقر الأمم المتحدة. وستتم زيادة تعزيز هذا الدعم لدى بدء التنفيذ الوشيك لمرافق أوموجا من أجل شمول الآلاف العديدة من الأفراد الوطنيين في البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام، فضلا عن الأفراد النظاميين في بعثات حفظ السلام، حيث سيكونون جميعا بالتالي قادرين على تولي المسؤولية عن معلوماتهم وسجلاتهم الشخصية. وسيُستخدم الحل المركزي ذاته أيضا في إدارة كشوف المرتبات لجميع موظفي الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إنه على ثقة بأن إدارته، بدعم من الدول الأعضاء وبالعمل في شراكة مع إدارة الشؤون السياسية، سيمكنها أن تواصل تعزيز تقديمها لحلول سريعة فعالة ومسؤولة للبعثات السياسية الخاصة.

١٢ - **السيد مالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): استفسر عما إذا كانت إدارة الشؤون السياسية تأخذ في الاعتبار المشورة والتوصيات المقدَّمة من لجنة بناء السلام.

١٣ - **السيد فيلتمان** (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قال إن الإدارة تدعم بقوة لجنة بناء السلام، والتي تربطها بها شراكة متينة تُعد مثالا لنوع الشراكات التي يلزم تحديدا إقامتها مع الدول الأعضاء. وأضاف أن الإدارة تُرحب ترحيبا كبيرا باتخاذ قراري ''الحفاظ على السلام''، واللذين يستطلعان فُرص التعاون على نطاق المنظومة كوسيلة لمنع نشوب النزاعات واستمرارها وتصعيدها وتجددها. وأضاف أنه يحضر بانتظام اجتماعات لجنة بناء السلام لمناقشة القضايا المدرجة في جدول أعمالها، ويشمل ذلك ثلاثة بلدان تعمل فيها بصورة مباشرة بعثات سياسية خاصة، أما البلدان الأخرى المدرجة على ذلك الجدول فتغطيها مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية. ويُقدَّم الممثلون الخاصون أيضا إحاطات منتظمة أمام اللجنة ويشاركون في الحوارات التي تُجرى مع أعضائها. ولذلك فإنه يولي أهمية كبيرة للعلاقة باللجنة، ويتطلع إلى زيادة تعزيزها في سياق الحفاظ على السلام.

١٤ - **السيد المدير** (ليبيا): استفسر عن كيفية تعزيز التعاون بين الحكومات والبعثات السياسية الخاصة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والكائنة في تونس. وأعرب عن رغبة حكومة الوفاق الوطني الليبية في زيادة تعاونها القائم مع البعثة، ودعا إلى إعادة مقر البعثة إلى ليبيا، آملا أن تُمدد فترة ولايتها المقرر أن تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فمن شأن هذا الإجراء، إضافة إلى تمكين البعثة من رصد التطورات السياسية الحاصلة في البلد من أنحاء قريبة، أن يزيد ثقة الشعب الليبي بالتعاون القائم بين البعثة وحكومة بلده.

١٥ - **السيد فيلتمان** (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قال إن إدارته تُشارك في هذا الالتزام بزيادة تعزيز العلاقة الوثيقة بين البعثة والحكومة والشعب الليبيين، مما يُعد شرطا أساسيا لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها والوفاء بتوقعات الدول الأعضاء. وأضاف أن الإدارة تُشارك أيضا في نُشدان هدف إعادة البعثة إلى طرابلس في أقرب فرصة ممكنة، استنادا إلى تقييم مسؤول للحالة الأمنية على الأرض. وتحقيقا لهذه الغاية، تجري بالفعل مشاورات مع إدارة الدعم الميداني، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، واللجنة الخامسة بشأن الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

١٦ - **السيد كهاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): أكد اعتزام إدارته التعاون على نحو وثيق مع السلطات الليبية وإعادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى ليبيا في أقرب وقت يمكن فيه ذلك بطريقة مسؤولة. وأضاف أنه اتباعا لتوجيهات إدارة الشؤون السياسية، يبذل موظفو إدارته قصاراهم كأطراف تمكين للاستراتيجية من أجل تيسير تلك العودة، بما في ذلك استعراض الأصول الحالية للبعثة والاحتياجات المتعلقة بالإقامة والمركبات. غير أن تعزيز استدامة عودة البعثة سيتم على أفضل نحو إذا ما أُنجز على مراحل على أساس القدرات والتطورات المستجدة في الوضع في ليبيا.

١٧ - **السيد بينارد استرادا** (غواتيمالا): طلب معلومات عن الأثر البيئي للبعثات السياسية الخاصة.

١٨ - **السيد كهاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): أكد على وجوب أن توجه الأمم المتحدة أنشطتها نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فقال إن البعثات السياسية الخاصة لا تنشأ عنها الآثار الإيكولوجية التي تنشأ عن عمليات حفظ السلام، بيد أنها تُشكِّل رغم ذلك تحديات فريدة في هذا الصدد. ولا يمكن اعتبار الأمم المتحدة مسؤولة عن القضايا البيئية التي قد تنشأ

في سياق الاضطلاع بهذه البعثات إما نظرا لعدم وجود مرافق بنية تحتية ملائمة أو لإصابة تلك المرافق بعجز جسيم. وأضاف إن الإدارة تستكشف رغم ذلك سُبل الحد من الآثار البيئية من قبيل تغيير الأنماط التقليدية للاستهلاك المتعلق بالتدفئة وتكييف الهواء، مما سيُساعد أيضا على تخفيض التكاليف. وثمة مجال آخر من المجالات المثيرة للقلق، وهو موضوع النفايات والذي سيتم في الحقيقة تناول عناصره الأربعة البالغة الأهمية على نطاق المنظومة، وهي تخفيض النفايات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، واستخلاص المواد منها. وأضاف أنه سيُعلن في الأسابيع القادمة تفاصيل استراتيجية إدارته البيئية الجديدة التي مدتها ست سنوات، وأنه سيتناول حينئذ أيضا بمزيد من التفصيل الجوانب البيئية للبعثات السياسية الخاصة.

١٩ - **السيد اسنومو** (إندونيسيا): أشار إلى أهمية المنظمات الإقليمية في تهيئة بيئات في البلدان المضيفة تُفضي إلى تحقيق السلام والأمن، فاستفسر عما إذا كانت البعثات السياسية الخاصة تتعامل مع أي من هذه المنظمات، وإذا كان ذلك هو الحال فهل تُصادف أي تحديات. وأشار على نحو خاص إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) فاستفسر أيضا عن مدى إدراج البعثات السياسية الخاصة للاعتبارات المتعلقة بالمرأة والجنسين في أعمالها، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، وعن التحديات التي تواجه حتى الآن.

٢٠ - **السيد بينارد استرادا** (غواتيمالا): استفسر عن الكيفية التي يمكن بها زيادة إدراج مفهوم الحفاظ على السلام ضمن أعمال المنظمة ككل.

٢١ - **السيدة الفورادو كيسادا** (المكسيك): طلبت معلومات عن الرؤية الطويلة الأجل بشأن البعثات السياسية الخاصة.

٢٢ - **السيد فيلتمان** (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية): قال إن البعثات الميدانية وممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين يعملون بشكل دائب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على السواء، مما يُعد في الحقيقة أمراً أساسيا. والأمانة العامة، على هذا النحو، ملتزمة بإقامة الشراكات إلى أقصى حد مع تلك المنظمات: فهي تفهم مناطقها وتتمتع فيها أيضا بالمصداقية، ويمكن أن يكون لها أيضا تأثير لصالح تحقيق أهداف السلام والأمن بما يتفق مع أهداف البعثات السياسية الخاصة. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، يجري إنشاء بعثة مراقبة بمساعدة من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفي الصومال، تُعد شراكة المنظمة والاتحاد الأفريقي ضرورية لأدائها لعملها؛ وفي وسط وغرب أفريقيا، تتعاون مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية مع المنظمات دون الإقليمية؛ وفي آسيا الوسطى، تعمل البعثات السياسية الخاصة في شراكة مع منظمة شنغهاي للتعاون، وبصفة خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقصارى القول، تُعد إقامة العلاقات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتنميتها ورعايتها وتوسيع نطاقها جزءا هاما من ولاية المبعوثين الخاصين والبعثات السياسية الخاصة.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، يجري تناول الجانب المتعلق بالمرأة والسلام والأمن منذ عام ٢٠١٤ في جميع التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن البعثات السياسية الخاصة. وثمة مثال عملي ممتاز وهو مبادرة الممثل الخاص للأمين العام لسورية، السيد ستافان دي ميستورا، للتغلب على نقص تمثيل المرأة في المحادثات المتعلقة بالأزمة السورية وذلك بإنشاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية، في شباط/فبراير ٢٠١٦، كمنبر دعوة يمكن للمرأة من خلاله أن تُعبر عن آرائها في الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي لتلك الأزمة. وفي الصومال، يدعو الممثل الخاص

للأمين العام بصفة خاصة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بصفة عامة إلى إدماج المرأة في العملية الانتخابية لضمان تمثيلها في مجلسي البرلمان. ومرة أخرى، يُعد تنفيذ البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن عن طريق تعزيز مشاركة المرأة في جميع مراحل العمليات السياسية جزءا هاما من ولاية البعثات السياسية الخاصة.

٢٤ - واسترسل قائلا إن ''الحفاظ على السلام'' يمثل أساسا دعوة من الدول الأعضاء إلى أن تجتاز الأمانة العامة العقبات المواضيعية والمؤسسية بغية تحديد ما يمكن أن تتخذه الأمم المتحدة من إجراءات خلال كامل دورة النزاع. ويجب النظر إلى بناء السلام من جديد بوصفه نشاطا لم يعد مقصورا على مرحلة ما بعد النزاع وحدها بل يشمل بالأحرى كامل عمليات منع نشوب النزاع وتصعيده واستمراره وتجدده، كما جرى التأكيد على ذلك في قراري ''الحفاظ على السلام''.

٢٥ - وأردف قائلا إن المفهوم، فيما يتعلق بالرؤية الطويلة الأجل للبعثات السياسية الخاصة، أن أغلب ولايات البعثات السياسية الخاصة المعنية ببلدان بعينها والمبعوثين الخاصين المعنيين ببلدان بعينها هي ولايات محدودة في مدتها وليس لها وجود دائم، بخلاف أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تظل في البلدان قبل نشوب النزاعات وخلالها وبعدها. وعلى الرغم من أن البعثات السياسية الخاصة أداة مرنة تتخذ أشكالا مختلفة عديدة فإنها توجد هي والمبعوثون الخاصون في الميدان لغرض محدد وفترة زمنية محددة مدتها عام واحد في العادة. وعلى الرغم من ذلك، يلزم التخطيط لما بعد تلك الفترة لمواجهة ما يطرأ من ضرورة تجديد الولاية.

٢٦ - **السيد كهاري** (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): أضاف كذلك فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) وبالتحديد فيما يتعلق بالفقرتين ٩ و ١٠ منه، بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، أن إدارته قد بدأت مؤخرا تنفيذ برنامج نموذجي للتعلم الإلكتروني كجزء من جهودها للتصدي لهذا النوع من سوء السلوك من جانب أفراد الأمم المتحدة في الميدان، وسيُتاح هذا البرنامج خلال عام ٢٠١٧ لجميع الذين يخدمون في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويجري أيضا اتخاذ إجراءات أخرى لتنفيذ التدابير المضادة القوية التي دعت إليها كلتا الفقرتين.

٢٧ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالفقرة ٨ من القرار ذاته، بشأن تعيين النساء في المناصب القيادية العليا بالأمم المتحدة، تقوم شُعبة الموظفين الميدانيين التابعة لإدارته بتنفيذ مشروع لإعداد قائمة للمواهب النسائية لشغل المناصب العليا، وأنها تلقت في هذا السياق نحو ١٠٠ ترشيح لشغل هذه المناصب من الدول الأعضاء وتحرص على تلقي المزيد. ومحصلة ذلك حتى الآن تعيين امرأة واحدة كنائبة الممثل الخاص للأمين العام، وتعيين ثلاث نسوة في مناصب برتبة مدير وإدراج ١٥ امرأة في القائمة. وتشغل النساء ٢٩ في المائة من المناصب غير العليا في البعثات السياسية الخاصة، وذلك بزيادة قدرها ٢ في المائة فقط عما كان عليه الوضع في عام ٢٠١٤. وأضاف أن تقديم الدعم من جانب الدول الأعضاء لتشجيع النساء اللاتي تتوافر لديهن المؤهلات المناسبة على التقدم لشغل هذه المناصب سيكون موضع ترحيب.

٢٨ - واسترسل قائلا إن نسبة النساء بين الموظفين الوطنيين العاملين في البعثات السياسية الخاصة تظل منخفضة بشكل دائب حيث تبلغ نحو ١٣ في المائة. وأضاف إن إدارته، سعيا منها لمعالجة هذه الحالة، تُنفذ مشروعا تجريبيا في أفغانستان بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية، لتعيين النساء اللاتي قد لا يكون لديهن بالضرورة المؤهلات الورقية السليمة لسبب بسيط هو أن نظام طالبان قد حال دون متابعتهن للتعليم. وقال إن الإدارة تُرحب بأي مدخلات ودعم من الدول الأعضاء مستقبلا في جهودها لمواجهة

التحديات التي ينطوي عليها تنفيذ هذه الفقرات الثلاث من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

٢٩ - **السيد طومسون** (فيجي) (رئيس الجمعية العامة): قال إن القضايا الواسعة النطاق المدرجة على جدول أعمال اللجنة هي قضايا رئيسية بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها. وبفضل نجاح المنظمة خلال تلك السنوات الحادية والسبعين في دفع عملية إنهاء الاستعمار، حصل على الاستقلال أكثر من ٨٠ مستعمرة سابقة وانضمت إلى أسرة الأمم المتحدة. ويجب الآن تسوية وضع الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، وذلك بالنظر في الوضع الخاص بكل منها بغية التوصل إلى نتائج مقبولة تمشيا مع مبدأ تقرير المصير، وميثاق الأمم المتحدة، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والأهم من ذلك، رغبات شعوب تلك الأقاليم ذاتها. والآن، وقد انقضى أكثر من نصف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، يُصبح التوصل إلى حل مُرضٍ للقضايا المعلقة ذات الصلة بتلك التركات التاريخية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

٣٠ - وأردف قائلا إن إقامة مجتمعات يسودها السلام شاملة للجميع لا يُستبعد منها أحد هو أمر ذو أهمية رئيسية لتحقيق الرؤية المتجسدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي هي خطة عمل رئيسية عالمية للشعوب وللكوكب ولتحقيق الرخاء، إذا ما نُفذت بفعالية وعلى نطاق واسع فإنها تَعد بإدخال تحسينات جمة غير محدودة على حياة الناس وعلى كوكب الأرض ذاته. وتواصل لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة أعمالهما النافعة، في حين تُحدث أنشطة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية صدى جديدا بالنظر إلى التأكيد المتزايد على التكنولوجيا الفضائية من أجل الحصول على بيانات بالغة الأهمية تتعلق بالمناخ. ويُشكِّل تغير المناخ تهديدا لوجود البشرية، ويستلزم تعاونا أكبر بين الدول الأعضاء لعكس آثاره المدمرة.

٣١ - واستطرد قائلا إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تظل ذات أهمية جوهرية لصيانة السلام والأمن الدوليين، وكذلك الصلة بين السلام المستدام والتنمية المستدامة. ويضطلع الآن من حفظة السلام والأفراد التابعين للأمم المتحدة عدد أكثر من أي وقت مضى بتنفيذ ولايات تتضمن طلبات متزايدة في عدد متصاعد من الأزمات الأمنية والإنسانية، وتتعرض سلامتهم إلى حد بعيد لأخطار غير متناظرة ولتطرف عنيف، آخذَين أيضا في الازدياد. ولذلك يجب الإشادة بهم لتفانيهم النموذجي الذي يبلغ درجة التضحية بأرواحهم، مما يتطلب بذل جهود متضافرة دعما لنشرهم، بما في ذلك من خلال ولايات محددة بوضوح وممولة تمويلا كافيا. وفي الميدان، تلتزم الغالبية العظمى من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بأرفع معايير السلوك الأخلاقي والانضباط، بتشبثهم بـ ''القواعد العشر: مدونة قواعد السلوك الشخصي لذوي الخوذات الزرقاء'' وسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا عن الالتزام بولايات البعثات نصا وروحا. ومع ذلك يجب أن يتم الإخضاع للمساءلة في الحالات القليلة التي يحدث فيها سوء السلوك.

٣٢ - واسترسل قائلا إن موارد الأمم المتحدة تتعرض لإنهاك غير مسبوق جراء الأزمات العالمية التي لم يعد من المناسب معها اتباع نهج ''سير الأمور على النحو المعتاد''. ففي التوصيات الشاملة والتكميلية التي صدرت عن استعراضات السلام والأمن الثلاثة الأخيرة جرى تحديد منع نشوب النزاعات بوصفه أولوية يجب تناولها من خلال البعثات السياسية الخاصة وغيرها من أدوات الدبلوماسية

الوقائية. وجرى التأكيد بالمثل على ضرورة الاتساق في تعامل الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع وعبر جميع ركائز عملها، وذلك بتحسين إدارة الفترات الانتقالية للبعثات، وكسر دورات النزاع المدمرة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

٣٣ - وتابع قائلا إن القرارين المتخذين بشأن ''الحفاظ على السلام''، إذ يُتيحان فرصة كبيرة لبحث هذه المسائل، يجب استخدامهما استخداما كاملا من أجل التوصل إلى منظورات أكثر شمولا وأطول أجلا بشأن السلام والأمن. ويجب أيضا إيلاء مزيد من النظر لكفالة توافر القدرات والدعم اللازمين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل مواجهة التحديات المعقدة التي تواجهها في المناطق المضطربة من العالم بكفاءة وفعالية. وأخيرا، حث جميع الدول الأعضاء على الاستجابة بسخاء وبسرعة للجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل تأمين التمويل اللازم لسد العجز الحرج الذي يؤثر على قدرتها على مواصلة عملها.

٣٤ - **السيد الحلفاوي** (المغرب): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز وكرر التأكيد على التزام الحركة بتقديم الدعم لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة، فقال إنه يجب احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وأن تكون الأمم المتحدة الضامن الرئيسي لصيانة السلام والأمن الدوليين مع إعادة التأكيد أيضا في الوقت ذاته على مبادئ الحياد وموافقة الأطراف والملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية. وأضاف أنه يجب أن يكون لدى البعثات الميدانية ولايات واضحة قابلة للتحقيق تُصاغ على أساس تقييمات موضوعية للقضايا السياسية والمالية والعملية ذات الصلة، وتحقيقا لهذه الغاية يجب إيلاء الأهمية الكبرى للقيام بتخطيط متكامل واتباع نُهج متسقة بهدف التنفيذ على الأرض. وأضاف أنه ينبغي للأمين العام إيلاء مزيد من الاعتبار للشفافية والتمثيل الجغرافي المتوازن وتمثيل المرأة في المناصب القيادية العليا، وبخاصة كممثلات ومبعوثات خاصات، وفي عضوية أفرقة الخبراء المعنية بالجزاءات.

٣٥ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى أهمية توافر توافق آراء بشأن وضع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، يجب أن تظل المسؤولية الرئيسية عن مناقشة هذه المسائل بوجه عام تقع على عاتق الجمعية العامة بوصفها أكبر هيئة تمثيلية للمنظمة. ومن شأن إجراء حوار تفاعلي عقب المشاورات مع الدول الأعضاء أن يكفل أيضا أقصى قدر من المشاركة المجدية، فضلا عن إتاحة الفرصة للاستفادة من الدروس المستخلصة في مجالات الاهتمام الرئيسية مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والمكاتب الإقليمية، ووحدات الحراسة، وإجراءات تكليف البعثات السياسية الخاصة. وينبغي أيضا إدراج النقاط الرئيسية التي يتناولها الحوار في التقرير التالي للأمين العام بشأن بند جدول الأعمال الحالي. بيد أنه من أجل تعزيز الكفاءة والشفافية فيما يتعلق بالميزانية يجب استخدام المعايير والمنهجية والآليات ذاتها المستخدمة في عمليات حفظ السلام في تمويل البعثات السياسية الخاصة، وينبغي من ثم فتح حساب جديد مستقل لها. وقال إن الحركة تؤيد، في هذا الصدد، توصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن ترتيبات تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة.

٣٦ - **السيد اسنومو** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الشفافية والمساءلة والخبرة والفعالية هي عوامل ذات أهمية حيوية لكفالة شرعية ومصداقية البعثات السياسية الخاصة، شأنها شأن مراعاة التمثيل الجغرافي بين أفرادها. وأضاف أنه لكي تضطلع جميع البعثات بولاياتها الصعبة فإنه يجب التخطيط لها واستخدامها وتقييمها بصورة

أكثر شمولا ومساءلة وشفافية، وبخاصة لأنها تُساعد الأمم المتحدة بدرجة كبيرة في استجابتها للحالات الأمنية العالمية المعقدة والمتغيرة بسرعة والتي تنطوي على متطلبات متزايدة باطراد. ويجب على الدول الأعضاء وجميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستوعب الرسائل البالغة الأهمية الصادرة عن الاستعراضات الثلاثة الأخيرة للسلام والأمن، وذلك بتنفيذ نتائجها ببذل جهود ملموسة وقوية ومتساوقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والأطراف المعنية ذات الصلة من غير الأمم المتحدة، مع التأكيد على منع نشوب النزاعات، والدبلوماسية السياسية، وإيجاد حلول سياسية موثوقة، والتسوية السلمية للنزاعات.

٣٧ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن تُركز البعثات السياسية الخاصة مزيدا من الاهتمام على منع نشوب النزاعات والوساطة، بينما ينبغي للدول الأعضاء والشركاء الإقليميين إكمال الجهود المبذولة في ذلك الصدد مع تقديم الدعم السياسي اللازم لتكوين التزام جماعي وشراكة من أجل إحراز النجاح. وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٧٠، بشأن تعزيز التركيز على الوساطة من أجل التسوية السلمية للمنازعات، ومنع نشوب النزاعات وحلها، يُضعف بشكل مؤسف العناصر المقصود بها تعزيز الوساطة في سياق حفظ السلام، فإن اتخاذه بتوافق الآراء هو على الرغم من ذلك أمر جدير بالترحيب، وكذلك النهج الشامل المُبيَّن في قراري ''الحفاظ على السلام'' وفي تقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة (A/71/1).

٣٨ - وأردف قائلا إنه بالنظر لما تقوم به البلدان المضيفة من دور بارز في حل النزاعات، يجب أن يكون من الأهداف الرئيسية للبعثات السياسية الخاصة أن تُسهم في تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الأمن، وبناء المؤسسات، والحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، مع أخذ السياقات والأولويات المحلية في الاعتبار. وتُعد الملكية الوطنية الحقيقية أيضا عاملا أساسيا للنجاح الطويل الأجل للبعثة ولإحلال سلام دائم، مما يتطلب المشاركة الشاملة من جانب الأطراف المعنية الوطنية ذات الصلة، وبخاصة الحكومة المضيفة، منذ المرحلة المبكرة للنزاع.

٣٩ - وتابع قائلا إن زيادة الشفافية والمساءلة تستلزم تشاورا أوثق بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء من خلال إجراء حوار تفاعلي منتظم بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. وفي هذا الصدد، يجب تزويد الدول الأعضاء مسبقا بالمعلومات التفصيلية ذات الصلة ويجب إيلاء الاعتبار لآرائها لدى إعداد ولايات البعثات السياسية الخاصة أو استعراضها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون مشاركة المرأة أمرا أساسيا في جميع مراحل أي عملية سلام وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وأضاف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا على ثقة من أن الأمين العام المُعيَّن سيواصل الجهود الحميدة المبذولة بالفعل حاليا من أجل العمل على شغل مزيد من النساء للمناصب القيادية، وبخاصة كممثلات ومبعوثات خاصات.

٤٠ - واسترسل قائلا إن انتشار البعثات السياسية الخاصة له آثار بالغة على ترتيبات التمويل والدعم ذات الصلة بها مما يُعرقل قدرتها على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها ويخلق اختلالات كبيرة في الميزانية العادية. ومن ثم فمن الحصافة اتباع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تلك الترتيبات، مع الإشارة بوجه خاص إلى إنشاء حساب مُخصص للبعثات السياسية الخاصة ومواءمة الاعتبارات المتعلقة بالميزانية مع دورة عمليات حفظ السلام. وينبغي تلبية الاحتياجات المالية للبعثات السياسية الخاصة بطريقة مماثلة للطريقة المستخدمة في جدول الأنصبة المقررة

لعمليات حفظ السلام. وأضاف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بموجب التزامها بتعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة وشفافيتها ومساءلتها، ستقوم بدورها في دعم إجراء تحول قوي نحو منع نشوب النزاعات وتكثيف الوساطة، وصُنع السلام، وبناء السلام، وإيجاد حلول سياسية موثوقة لصالح تحقيق السلام المستدام.

٤١ - **السيدة بيرد** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا فقالت إن البعثات السياسية الخاصة أداة حيوية لتعزيز منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن إحلال سلام مستدام، كما يتجلى بوضوح في ما تبذله من جهود في أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وكولومبيا، ومنطقة السهل، ضمن مناطق أخرى. وتعد هذه البعثات جانبا ذا أهمية خاصة من جوانب الإطار المستجد للحفاظ على السلام، وينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مسؤولية أساسية لكامل منظومة الأمم المتحدة وبوصفه المبدأ المنظم المطبق في جميع الجهود المتخذة قبل نشوب النزاع وخلاله وبعده. ولذلك، فبالنظر إلى تركيز قراري ''الحفاظ على السلام'' على حل المنازعات، فهما يحظيان بترحيب خاص، وكذلك التركيز على الحفاظ على خطة السلام في مشروع القرار المتعلق بالبعثات السياسية الخاصة الذي تنظر فيه اللجنة حاليا. وينبغي أن تظل البعثات السياسية الخاصة على رأس جدول أعمال السلام والأمن، مع تحسين مواءمة ولاياتها وفقا للموارد المالية والسياسية. وتُعد مواصلة الحوار بشأن البعثات السياسية الخاصة أيضا جزءا ضروريا من صياغة السياسة التي تنجم عن ذلك بشأن ''الحفاظ على السلام'' والتي تعمل في إطارها هذه البعثات.

٤٢ - **السيدة يانيز لوزا** (إكوادور): قالت إن الجهود المبذولة حاليا لتحسين الشفافية والمساءلة والتمثيل الجغرافي والفعالية فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة هي استجابة للدعوة إلى اتباع نهج جديد إزاء المهمة الرئيسية للمنظمة والمتمثلة في الحفاظ على السلام، والتي لا تحظى بالأولوية المناسبة ولا توفر لها الموارد الكافية على الصعيد العالمي وداخل منظومة الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي متابعة هذه الجهود بغية تعزيز الاستجابة للأزمات ونشر البعثات وإخضاعها للمساءلة. ويجب أن يكون من السهل أيضا تكييف الولايات بسهولة بحيث تُلبي الاحتياجات المحددة وتواجه حالات عدم الاستقرار والنزاع العنيف بوجه خاص. بيد أن هذه المرونة تتطلب تقييما مسبقا للحالة على الأرض، وفي هذا السياق يُعد تقديم الدعم من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية أمرا أساسيا. وفيما يتعلق بمسألة التمويل الجوهرية، تستحق التوصية الداعية إلى إنشاء حساب مستقل للبعثات السياسية الخاصة مزيدا من النظر، بما في ذلك على أساس المدخلات المقدمة من اللجنة.

٤٣ - واسترسلت قائلة إن أحد الأمثلة على الطابع المتعدد الأبعاد للبعثات السياسية الخاصة وما تتسم به من مرونة هي بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي أنشئت بناء على طلب الحكومة الكولومبية للمساعدة على إنهاء النزاع الطويل الأمد في ذلك البلد، بالعمل بوصفها العنصر الدولي في آلية ثلاثية مكلَّفة بمهمة رصد عملية وضع السلاح والتحقق منه. وأضافت إن حكومة أكوادور تستضيف بالفعل الجولة الأولى من المفاوضات الجارية بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، وتأمل أن تكون بمثابة الخطوة الأولى نحو إقامة سلام مستدام في كولومبيا وفي أنحاء أمريكا اللاتينية. وستواصل أيضا دعم الجهود المبذولة لتأمين تمويل يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر لبناء السلام وللبعثات السياسية الخاصة على وجه الخصوص.

٤٤ - **السيد مرزوق** (العراق): قال إن بلده ملتزم التزاما كاملا وبلا تحفظ بمراعاة سيادة القانون واتباع التسوية السلمية

للتراعات الدولية من أجل إحلال السلام والأمن العالميين. وهو يُشجع أيضا الجهود المبذولة لتنمية التعاون وتعزيز التنمية المستدامة التي تكون فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية متوازنة من أجل الانتفاع الأمثل بالموارد الطبيعية المتاحة بحيث لا يؤثر على حقوق الأجيال المقبلة. وأضاف أن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بولايات محددة يضعها مجلس الأمن بالتشاور مع الحكومات الوطنية، التي هي أفضل مصدر للمعلومات عن الهياكل السياسية والاجتماعية والثقافية للبلد وقدراته على تلبية الاحتياجات على الأرض والحاجات المحلية. ولذلك ينبغي عدم تجاوز الولايات ويجب أيضا أن تحترم السلامة الإقليمية للدول واستقلالها، فضلا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٤٥ - واستطرد قائلا إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقوم بدور فعَّال في بلده بغية إرساء الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان والمضي قدما في إجراء حوار سياسي شامل وتحقيق مُصالحة وطنية، والمساعدة في العملية الانتخابية. وهذه البعثة، التي تعمل بالتنسيق الدائم مع الحكومة العراقية، تُقدِّم المشورة والدعم والمساعدة في هذه المسائل، وكذلك في التخطيط لإجراء تعداد وطني للسكان، وتنمية الروابط مع البلدان المجاورة وتعزيز الإصلاح القضائي والقانوني. وهي تتعاون أيضا مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية للعراقيين الذين نزحوا من مناطقهم جراء الهجمة الشرسة من جانب الجماعات الإرهابية التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام أو نتيجة لعمليات تحرير محافظة نينوى. وعندما يتم تحرير جميع الأراضي العراقية وعودة النازحين إلى ديارهم، تتطلع حكومة بلده إلى توسيع نطاق التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وإلى استمرار عملها الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في العراق في الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٩ (٢٠١٦) تم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بناء على طلب الحكومة العراقية، التي يسرها أنها استشيرت بشأن الأولويات والمهام التي ستُعزز من تحقيق تلك الولاية.

٤٦ - **السيد سكينر - كليي** (غواتيمالا): أعرب عن تأييده لتوصيات الفريق الرفيع المستوى وفريق الخبراء الاستشاري بشأن تحسين أعمال المنظمة فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، فقال إن الحفاظ على السلام تُحركه الحلول السياسية التي يجب أن يُهتدى بها بشكل دائم في تصميم ونشر بعثات الأمم المتحدة. ويجب أيضا أن يتم تخطيط الولايات على مراحل، استنادا إلى السياقات والظروف الوطنية المستجدة على الأرض، مع إعطاء الأولوية لزيادة الجهود المبذولة على نطاق المنظومة المكرسة لمنع نشوب التراعات والوساطة. وأضاف قائلا إنه من الواضح أن ما تبذله الدول الأعضاء في مكافحة الأسباب الأساسية للتراعات قليل جدا، في حين لا يأتي تدخل الأمم المتحدة في التراعات الناشئة عموما في الوقت المناسب.

٤٧ - واسترسل قائلا إن البعثات السياسية الخاصة تقوم بدور هام في السعي للحفاظ على السلام، وينبغي فهمها بالمعنى الواسع بوصفها هدفا وعملية الغرض منهما تكوين رؤية مشتركة للمجتمع على النحو الموصوف في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠، دون إغفال الدور الحيوي الذي تقوم به أيضا المرأة والشباب في إحلال السلام. وأضاف قائلا إن الحفاظ على السلام يتطلب يقظة سياسية تتضمن بذل جهود في مرحلة ما بعد التراع لتعزيز الإدماج والمصالحة والتصدي للأسباب الأساسية للتراع ودعم إجراءات الجبر، حتى يمكن تفادي تجدد التراع. ومع ذلك، ينبغي أن يقتصر دور الجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها الأمم المتحدة، على تيسير إحلال السلام - وليس فرضه - عن طريق مشاركة الأطراف المعنية على نطاق واسع في هذه العملية. ويجب التفاوض بشأن ولايات البعثات السياسية الخاصة بهدف

تحديد اتجاه واضح وغرض مشترك بما يتفق مع السمات الخاصة للبلد المضيف، مما يستلزم إدخال تحسينات في التحليل والاستراتيجية العامة والتخطيط.

٤٨ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يتفق مع الاستنتاج العام السادس الوارد في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (A/69/968-S/2015/490)، بشأن التحديات التي تواجه مواصلة الأمم المتحدة عملها في الحفاظ على السلام بسبب تعدد صيغ التنفيذ، وبسبب عمليات الانتقال السيئة التوقيت والإدارة، مما يُؤثر تأثيرا بالغاً على التقدم المحرز في بناء السلام. وينبغي أيضا بحث خيار إنشاء ميزانية مُخصصة يكون لها جدول أنصبتها المقررة في حالة البعثات السياسية الخاصة، التي يتم إنشاء أغلبها عملا بمقررات مجلس الأمن، والتي لها مرونة محدودة في الاستجابة للتحديات على الأرض نظرا لأنها تُموَّل حاليا من الميزانية العادية. ويجب أيضا تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالميزانية، وذلك بإنشاء حساب مستقل للبعثات السياسية الخاصة.

٤٩ - **السيد ساندوفال مينديوليا** (المكسيك): قال إن نتائج عمليات الاستعراض الثلاث تُتيح فرصة ممتازة للنظر في تغيير النموذج في ركيزة السلام والأمن من أجل الحفاظ على السلام على ضوء القرارين المتخذين بشأن هذا الموضوع. وأضاف أن الحفاظ على السلام يعترف بالأهمية الأساسية لتعزيز منع نشوب النزاعات واتباع نهج شمولي إزاء الأسباب الهيكلية للنزاع، وكذلك إزاء الوساطة وبناء السلام. وهو يُركز بالدرجة الأولى أيضا على البعثات السياسية الخاصة، التي ينبغي أن تكون مُركّزة بدرجة أكبر على ضمان حقوق ومصالح المجتمعات المحلية والأفراد. وستكون عمليات الاستعراض والمفاهيم الجديدة المحيطة بالحفاظ على السلام بمثابة اختبار لإرادة الدول الأعضاء والتزامها فيما يتعلق بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تيسير إيجاد حلول متعددة الأبعاد، وصياغة حلول سياسية وتنفيذها في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية.

٥٠ - وأردف قائلا إن وفد بلده، بصفته من مُيسري اعتماد مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة، يتطلع إلى الحصول على دعم عام لهذه البعثات بوصفها أدوات ضرورية تمشيا مع الصيغة المفاهيمية الجديدة للحفاظ على السلام، التي تُركِّز على منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام، ومن ثم تتواءم مع ولايات البعثات السياسية الخاصة القائمة. وأضاف أن الصلة بين الحفاظ على السلام والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من شأنها أن تكفل ألا تكون البعثات السياسية الخاصة مجرد حلول مُخصصة. وسيتم تقييم الآثار المترتبة على ذلك التحول الرئيسي خلال المناقشات المتعلقة بالميزانية في اللجنتين الرابعة والخامسة. ويجب أن تكون ولايات هذه البعثات متفقة مع تعريف الحفاظ على السلام مما يسد الثغرة المفاهيمية القائمة.

٥١ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تكون البعثات السياسية الخاصة مرنة بالقدر الكافي للتكيف مع الاحتياجات المستجدة على الأرض والاستجابة لها على نحو فوري، كما يتجلى في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا في دورها المحدد بوضوح بوصفها العنصر الدولي للآلية الثلاثية المنشأة لرصد الوقف الثنائي والنهائي لإطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية عقب توقيع اتفاق للسلام. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام أكبر للتمثيل الجغرافي والجنساني في البعثات السياسية الخاصة، التي ينبغي، علاوة على ذلك، ضمان أن يُوفَّر لها تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لتمكينها من الاضطلاع بولايات يرتفع سقف طموحاتها في حالات تتسم بعدم استقرار متزايد. ولذلك، يجب مواصلة مناقشة المقترحات الناشئة عن عمليات الاستعراض، بما في ذلك تلك المتصلة بالترتيبات المالية.

٥٢ - **السيد نتسواني** (جنوب أفريقيا): قال إن البعثات السياسية الخاصة، التي تُعد جزءا بالغ الأهمية من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، أصبحت أدوات لا غنى عنها في مقدمة عمليات منع نشوب النزاعات وحل النزاعات وصُنع السلام وبناء السلام. وإن قراري ''الحفاظ على السلام'' قد جددا الزخم والتركيز في ذلك المجال بتوسيع مفهوم بناء السلام ليشمل الحفاظ على السلام، والذي ينبغي أن يُفهم بالمعنى الواسع بوصفه هدفا وعملية الغرض منهما تكوين رؤية مشتركة للمجتمع، مع كفالة أن تؤخذ في الاعتبار جميع احتياجات كافة شرائح السكان. بيد أن النزاعات ترجع أسبابها بشكل ثابت إلى قضايا سياسية، مما يعني أن الحلول السياسية هي السبيل إلى إحلال سلام مستدام طويل الأجل. والبعثات السياسية الخاصة التي يأذن بها مجلس الأمن والجمعية العامة لا تساعد فحسب البلدان الخارجة من النزاع على إرساء الأسس لسلام متين ودائم، بل تقوم بدور فعال أيضا في صيانة السلام والأمن الدوليين. وتُعد المرونة من بين المقومات الكبرى لهذه البعثات، وجميعها تُركِّز على منع نشوب النزاعات وحلها، بغض النظر عن الاختلافات في ولاياتها وأحجامها وهياكلها المقصود بها تحقيق أفضل استجابة ممكنة للحالات المحددة.

٥٣ - واستطرد قائلا إنه استجابة للدعوة إلى التركيز مجددا وبشكل عاجل على منع نشوب النزاعات والوساطة، يلزم وضع استراتيجية شاملة تتضمن اتخاذ تدابير تنفيذية وهيكلية لمنع النزاعات المسلحة ومعالجة أسبابها الجذرية، من قبيل الفقر، وضعف المؤسسات، والاستبعاد السياسي. وتُعد إقامة شراكات قوية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا أمرا بالغ الأهمية لعمل البعثات السياسية الخاصة، التي يجب أن يُكفل لها موارد كافية يمكن التنبؤ بها عن طريق تحسين التمويل والتعجيل بإصلاح ترتيبات التمويل والدعم. وبالإضافة إلى زيادة إمكانية التنبؤ والشفافية، سيكون إنشاء حساب مستقل للبعثات السياسية الخاصة أيضا دلالة على الاعتراف الواجب بقيمتها كأداة فريدة لحل النزاعات. ومما سيُعزز كذلك من نشر البعثات وتنفيذها لولاياتها استخدام معايير ومنهجية وآليات التمويل ذاتها المستخدمة في عمليات حفظ السلام. وأضاف إن جنوب أفريقيا ملتزمة بالإسهام على نحو إيجابي في أعمال تلك البعثات.

٥٤ - **السيد سيكيتو** (اليابان): قال إن النشر والملكية السريعين هما السبيل للاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات البعثات السياسية الخاصة بوصفها الصلة الحيوية بين جهود صُنع السلام ودورات النزاع المختلفة. والواقع أن قدرة هذه البعثات على الانتشار السريع في الظروف المتغيرة دون القيام بعملية تكوين القوات المطوَّلة التي تستلزمها عمليات حفظ السلام يُعد قوة رئيسية، في حين تُعد الملكية الوطنية التي تدعمها هذه البعثات حيوية بشكل خاص لتحقيق سلام واستقرار طويلي الأجل. وتتجلى ملكية الأطراف المعنية الوطنية في عمليات السلام بشكل واضح في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي تقوم، بناء على طلب حكومة كولومبيا وأكبر جماعة متمردين في هذا البلد، بتنسيق الجهود لرصد وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في ذلك البلد والتحقق منهما. وأضاف قائلا إن سلطة مجلس الأمن المتعلقة بإنشاء وتحديد ولايات البعثات السياسية الخاصة تستتبع تولي مسؤولية مقابلة تتعلق بكفالة أن تكون لهذه الولايات أهداف محددة بوضوح وتوقيت مناسب وأن يتم إدارتها على نحو سليم. وفي هذا السياق، ينبغي أن يحظى النشر والملكية السريعان باهتمام متواصل من أجل تعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة في المستقبل.

٥٥ - **السيد فاشينوتي** (سويسرا): قال إن البعثات السياسية الخاصة، التي لا غنى عنها في مواجهة التحديات والأزمات السياسية القصيرة الأجل والطويلة الأجل على السواء، تواصل الاضطلاع بولاياتها بتفان محمود وتُسهم في

عمليات السلام المركَّبة. ومما له أهمية بالغة لنجاح هذه البعثات إجراء حوار تفاعلي يُركِّز على النتائج بين الدول الأعضاء بالنظر إلى ما تتسم به من تعقد وطبيعة دينامية وأهمية متزايدة باطراد. وعلى الرغم من أن البعثات السياسية الخاصة قد أثبتت مرارا قيمتها كأداة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في منع نشوب النزاعات وحلها، فمما يؤسف له أن آليات التمويل والدعم التي فات أوانها تعوق التنفيذ الفعال لولاياتها. ولذلك، يُعد إدخال تحسينات عملية في هذا الصدد، كتلك التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، خطوة إيجابية إلى الأمام.

٥٦ - واسترسل قائلا إن الصلات المعترف بها في قراري ''الحفاظ على السلام'' بين بناء السلام والبعثات السياسية الخاصة يمكن استخدامها بصورة نافعة باتباع الاقتراح الذي مُفاده أن مجلس الأمن قد يستفيد من إجراء مشاورات مع لجنة بناء السلام عند النظر في إنشاء بعثات سياسية خاصة واستعراضها وخفضها التدريجي. ويجب أيضا توفير الموارد الكافية لعناصر بناء السلام في البعثات السياسية الخاصة وبذل الجهود لمواصلة تنمية أوجه التآزر على ضوء هذين القرارين. وبوجه أعم، من المهم الحفاظ على الزخم القائم لتعزيز هياكل الأمم المتحدة ذات الصلة بحيث تكفل تعاون جميع الأطراف المعنية على نحو وثيق وابتكاري من أجل تمكين البعثات السياسية الخاصة من العمل بكامل إمكاناتها.

٥٧ - **السيدة ستينر** (النرويج): قالت إنه ينبغي أن يكون منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها والحفاظ على السلام أولوية عليا بالنسبة للأمم المتحدة، وأن البعثات السياسية الخاصة تستحق الدعم الكامل بوصفها أهم جزء تنفيذي من الجهود السياسية التي تبذلها المنظمة في الميدان، حيث تتجلى أهميتها بوضوح في مناطق مثل أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وكولومبيا، واليمن. وخلال العقد الماضي، زاد الطلب على هذه البعثات نظرا لفعاليتها من حيث التكلفة نسبيا في الميدان. ولذلك، فمما يؤسف له أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع إطار تمويل ودعم قوي وملائم للبعثات السياسية الخاصة، مما يُطيل أمد التفرقة المصطنعة بينها وبين عمليات حفظ السلام.

٥٨ - واستطردت قائلة إنه إذا ما اعتبرت البعثات السياسية الخاصة بدلا من ذلك جزءا من طائفة واسعة من عمليات السلام، كما دعا إلى ذلك الفريق الرفيع المستوى والأمين العام، فمن المرجح أن يُفضي ذلك إلى اتباع نهج أكثر شمولية وإيجاد أرضية جديدة مشتركة. وفي هذا الصدد يُتيح قرارا ''الحفاظ على السلام'' فرصة فريدة لإعادة تركيز الاهتمام خلال مرحلة الانتقال المقبلة من أجل الأخذ بنهج جديد إزاء عمليات السلام وكفالة مواءمتها بصورة أكبر وفقا للاحتياجات على الأرض. وأشارت مع السرور إلى أن الأمين العام المُعيَّن قد حدد هذه القضايا بوصفها تحظى بأولوية رئيسية، فقالت إن وفد بلدها يؤيد تأييدا كاملا دعوته إلى إحداث طفرة في دبلوماسية السلام. فمن أجل إعمال ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا، يجب توجيه جهود المنظومة بكاملها نحو تحقيق ذلك الطموح، في المقر وفي الميدان على السواء.

٥٩ - **السيد ريفيرو روزاريو** (كوبا): قال إن البعثات السياسية الخاصة تعمل في طائفة واسعة من الظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والأمنية التي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار لدى إنشاء هذه البعثات. ولذلك فمن الحتمي أن يكون هناك تكييف مرن لهذه البعثات وفقا لتلك الظروف، على أساس كل حالة على حدة؛ فليس هناك نهج يمكن أن ''يناسب جميع الظروف'' ويجب أن تكون لجميع البعثات ولاية واضحة وقابلة للتحقيق، ذات أهداف واقعية، وتُوفَّر لها الموارد المادية والمالية الملائمة للحالة في الميدان. ويجب أيضا أن تكون البعثات متفقة بشكل صارم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة تلك المتعلقة باحترام سيادة

الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٦٠ - وأردف قائلا إنه لا ينبغي لاعتماد بعثات سياسية خاصة جديدة أن يؤثر على الميزانية العادية للمنظمة. بل ينبغي، بدلا من ذلك، أن تُجري الجمعية العامة مناقشات حقيقية وشفافة للتوصل إلى آلية مختلفة لتمويل هذه البعثات، ربما على أساس المعايير والمنهجية والآليات ذاتها المستخدمة في تمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء حساب مستقل. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحكم البعثات السياسية الخاصة سياسات يتم وضعها في إطار الجمعية العامة، تُحدد نتائج مبادرة الإصلاح أو المبادرات الأخرى المتصلة بهذه البعثات، بما في ذلك التوصيات التي أسفرت عنها عمليات الاستعراض الأخيرة. ويصدق القول ذاته أيضا على الموافقة على البعثات السياسية الخاصة وتنفيذها ومتابعتها. وينبغي للأمين العام، علاوة على ذلك، أن يُعد تقريرا سنويا عن البعثات السياسية الخاصة يتم فيه تناول الموضوع بصورة شاملة، مع ضمان الالتزام بالشفافية والمساءلة.

٦١ - **السيد اسنومو** (إندونيسيا): قال إنه يجب أن يكون اتباع نهج شامل وتعاوني راسخا بشكل ثابت في منظومة الأمم المتحدة بالنظر إلى تزايد عدد النزاعات الأهلية والبلدان التي تعود إلى النزاع أو المعرَّضة لذلك الخطر. وأضاف إن إندونيسيا ستواصل المشاركة بشكل ثابت في الجهود المبذولة لتحقيق سلام مستدام عن طريق زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة والطرق السياسية وصُنع السلام. والواقع أنها تولي منذ أمد أولوية لاتباع نهج شمولي يُركِّز بقوة على الحوار، والدبلوماسية، والتنمية المنصفة بغية الحد من النزاعات من أجل الحفاظ على السلام والتنمية وقد جَنَتَ فوائد ذلك في بيئتها الوطنية. وأضافت إن الركائز الثلاث للسلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان لا يجب أن تكون جزرا معزولة لا يمكن الربط بينها، وإنما يجب توحيد الجهود المبذولة عبرها، بل وعلى نطاق المنظومة، توحيدا وثيق العرى.

٦٢ - واسترسل قائلا إنه ينبغي تشكيل البعثات السياسية الخاصة وإدارتها مع وضع هذه الركائز الثلاث نُصب الأعين، ومع وضوح الغرض، بما في ذلك عن طريق بيان الأهداف بوضوح وتقديم دعم قوي من جانب جميع الأطراف المعنية. ويجب أيضا زيادة توثيق التعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف بناء قدرة الحكومات وجميع الأطراف المعنية ذات الصلة على الصُعد المحلية والوطنية والإقليمية سعيا إلى منع نشوب النزاعات وحلها. وينبغي أن تتقاسم إدارة الشؤون السياسية المعلومات بصورة أكثر انتظاما، وأن تدخل في حوار تفاعلي، بما في ذلك مع اللجنة الرابعة، بشأن المسائل ذات الصلة بالبعثات السياسية الخاصة. وينبغي أيضا معالجة مسائل التمويل المتصلة بتلك البعثات، وتقوية الدعم المُقدَّم من الأمم المتحدة بحيث يعكس تمثيلا متوازنا، بما في ذلك تمثيل البلدان النامية التي أتمت بنجاح الانتقال إلى الديمقراطية، والاستقرار، والتنمية المستدامة. وأضاف إن وفد بلده سيُسهم بنشاط في جميع المساعي الجدية الرامية إلى تعزيز منع نشوب النزاعات عموما من أجل إقامة عالم يسوده السلام للجميع.

٦٣ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): قال إن التناحرات الجغرافية - السياسية تُعقِّد من حالات النزاع والأزمات مما يُعرِّض السلام والأمن الدوليين للخطر، ويُنشئ توترات خطيرة تُعيد إلى الذاكرة الحرب الباردة. وفي مواجهة المهمة الشاقة المتمثلة في مواجهة هذه التحديات المُركَّبة، يجب على الأمم المتحدة أن تستخدم كل ما تحت تصرفها من أدوات، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة التي يجب تعزيزها. وأضاف إن تنفيذ التوصيات الناشئة عن الاستعراضات الرئيسية الثلاثة بشأن هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، وبخاصة تلك المتصلة

بالبعثات السياسية الخاصة، سيكون عاملا أساسيا في تحسين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الوساطة في النزاعات وحلها تحسينا ملموسا وذلك بتعزيز المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، والنهوض بالقدرة التحليلية لإدارة الشؤون السياسية وللمكاتب الإقليمية ومعالجة القيود التي تُعاني منها الموارد المالية، ضمن أمور أخرى. وأضاف أنه في سياق الخطوات الأساسية الواجب اتخاذها نحو تنشيط هذه الجهود، يُرحب وفد بلده بالالتزم الذي أعرب عنه الأمين العام المُعيَّن بجعل تعزيز دور الدبلوماسية من أجل السلام أولويته العليا، واستخدام مساعيه الحميدة بصفته داعيا لعقد الاجتماعات وممدا للجسور بين الأطراف المتنازعة ووسيطا نزيها بينها.

٦٤ - واستطرد قائلا إنه على ضوء توافق الآراء المتزايد بشأن الحفاظ على السلام، من المنطقي فحسب أن يتم تناول مسألة الموارد في أقرب وقت ممكن عمليا لتمكين لجنة بناء السلام والبعثات السياسية الخاصة من الاضطلاع بمهامها الهامة على نحو فعال. ولجمع كامل منظومة الأمم المتحدة حول استراتيجية مشتركة للحفاظ على السلام، سيكون قيام الأمين العام المُعيَّن بدور القيادة عاملا حاسما في تحقيق الأهداف المنشودة واستعادة مصداقية المنظمة.

٦٥ - وأردف قائلا إن من المقتضيات الأخرى في البيئة الأمنية العالمية السائدة أن تُعزز الأمم المتحدة تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز وصيانة السلام والأمن الدوليين. وتُعد الإرادة والالتزام السياسيان للاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية التابعة له بشأن الاستجابة لحالات الأزمات وَتَجشُّم مخاطر أكبر من أجل السلام الإقليمي مثالا إيجابيا على تقاسم الأعباء مع الأمم المتحدة وعلى تحقيق نتائج ملموسة بتكلفة أقل. والواقع أن زيادة التقدير للتكامل والمزايا النسبية للأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية من شأنه أن يُساعد إلى حد بعيد على التغلب على التحديات وكفالة إقامة شراكات أكثر دينامية استنادا إلى تفسير عملي ومرن للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك تُعد التوصيات الداعية إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي توصيات مشجعة، وكذلك الجهود المبذولة لتعزيز مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية في أفريقيا، والدخول في مشاورات منتظمة وحوار سياسي مع الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية التابعة له لصالح تحقيق اتساق استراتيجي في إدارة وحل النزاعات القائمة في تلك القارة. بيد أنه لا يزال من المطلوب إدخال تحسينات لإطلاق الإمكانيات الكاملة لتلك الشراكة، بما في ذلك عن طريق إجراء تحليل مشترك لحالات النزاع، وإيفاد بعثات تقييم مشتركة. ويُعد منع نشوب النزاعات وصُنع السلام وبناء السلام أمورا حيوية لكفالة إحلال السلام والأمن، ومن ثم كانت الأهمية المعلقة على البعثات السياسية الخاصة.

٦٦ - **السيد ساور** (فنلندا): قال إن وفد بلده يتطلع إلى ما يُقدمه الأمين العام المُعيَّن من مُدخلات بشأن موضوع البعثات السياسية الخاصة، التي تُعد جزءا حيويا من أعمال الأمم المتحدة، حيث ترتبط بركائز السلام والأمن الدوليين، والتنمية، وحقوق الإنسان، والحفاظ على السلام. وأضاف قائلا إن من الضروري إضفاء المرونة على هذه البعثات وكفالة حُسن تخطيطها وتحليلها، مع مراعاة أهميتها الأساسية في اجتذاب الأطراف إلى التفاوض، وفي رصد الانتخابات، وتسهيل إبرام اتفاقات سلام، ودعم المبادرات وعمليات الانتقال المحلية، ومنع نشوب النزاعات. وتُعد المساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية والحوار والتواصل عناصر أخرى بالغة الأهمية في أعمال البعثات السياسية الخاصة تهدف إلى تعزيز الحلول السياسية للنزاعات.

٦٧ - وأردف قائلا إن مشروع القرار المتعلق بهذا البند يعكس عمليات الاستعراض الأخيرة، وبخاصة إطار الحفاظ على السلام ومطلب تحقيق الاتساق. إذ أن الحفاظ على السلام لا يُحدد فقط الاتجاه والهدف الأكبر الذي ينبغي أن تُوجَه الجهود إلى تحقيقه، ولكنه يُساعد أيضا على فهم التخطيط والمتطلبات الأساسية الأخرى في حالات الانتقال. وأضاف إن وفد بلده، بصفته من مُيسري مشروع القرار، يأمل في أن يحظى برعاية وتأييد واسعي النطاق بوصفه أداة هامة لتحقيق السلام، وأن يمكن تحقيق توافق آراء كامل بشأن تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، وأن يزيد عدد النساء اللاتي يخدمن في هذه البعثات، بما في ذلك عدد النساء في المناصب العليا واللاتي يقمن بدور الوساطة، وخصوصا لأن وجود توازن ومنظور جنسانيين من شأنه أن يُعزز على نحو إيجابي نوعية هذه البعثات.

٦٨ - **السيد أندانجي** (كينيا): قال إن البعثات السياسية الخاصة تُسهم إسهاما كبيرا في الجهود الجماعية المبذولة لدعم وتعزيز منع نشوب النزاعات وصُنع السلام وبناء السلام في أنحاء العالم. وتُشارك مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية أيضا في تعاون قيِّم مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحقيقا لهذه الغاية، وتضطلع بأنشطتها بموافقة السلطات الوطنية المعنية، وهو مبدأ أساسي يجب الالتزام به دائما. وحققت الأمم المتحدة أيضا تحولا نال الترحيب في نهجها إزاء السلام والأمن، وهو التحول من رد الفعل إلى منع نشوب النزاعات، وتمشيا مع هيكلها لبناء السلام وينبغي، إضافة إلى ذلك، أن تُركز على الحد من التجزيء من أجل تحقيق استجابة مُتسقة للحفاظ على السلام.

٦٩ - ومضى قائلا إن الجهود التي تبذلها إدارة الدعم الميداني لتنفيذ خطة البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن هي جهود تحظى بترحيب مماثل، وكذلك إنشاء وحدة كاملة قائمة بذاتها للشؤون الجنسانية والسلام والأمن في إدارة الشؤون السياسية. ومن شأن هذه المبادرات كلها أن تنهض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتُعززهما، كما ستكون الاستراتيجية الجنسانية التي اعتمدتها لجنة بناء السلام مُكمِّلة لأعمال البعثات السياسية الخاصة. وبالنظر إلى الأهمية البالغة لدور المرأة في الحفاظ على السلام يجب مواصلة إيلاء الأولوية لقضايا المرأة والسلام والأمن والحفاظ على تلك الأولوية، بما في ذلك عن طريق توفير تمويل موجه بدرجة أكبر، مما يُعد ضروريا للقضاء على التجزيء عبر الركائز الثلاث للسلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وينبغي أيضا تعيين مزيد من النساء في المناصب القيادية العليا، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل.

٧٠ - واسترسل قائلا إن مفهوم ''الحفاظ على السلام'' هو خطوة بنَّاءة نحو منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها، ويتمتع تعزيز القدرة التحليلية للبعثات السياسية الخاصة ومنهجياتها لتحليل النزاعات بذات القدر من الأهمية بالنسبة لتلبية مطالب منع نشوب النزاعات. وأضاف إن حكومة بلده يسرها أن تُرحب بإيفاد بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة إلى نيروبي كجزء من المشاركة التعاونية المستمرة مع الدول الأعضاء. ومما لا شك فيه أن المبادرات المضطلع بها الهادفة للنهوض بالسياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة سيكون لها أثر طويل الأجل على منع نشوب النزاعات، وعلى صُنع السلام وبناء السلام، ولو أن الهدف المشترك لن يتم تحقيقه إلا بالحفاظ على الالتزام السياسي والمالي إزاء هذه البعثات.

٧١ - **السيدة غيلموتدينوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن البعثات السياسية الخاصة لا تدعم فحسب الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لصيانة السلام ومنع النزاعات الكامنة من أن تدخل مرحلة أخرى، وإنما تُساعد أيضا على تحقيق التغيير السياسي من خلال الحوار وتحقيق مُصالحة وطنية دائمة. وينبغي للبعثات السياسة الخاصة أن تتصدى

للتهديدات الناشئة على أساس كل حالة على حدة وفق ما تمليه الظروف الخاصة وبتعاون وثيق مع البلد المضيف، وبالاحترام لسيادته ولمبدأ الملكية الوطنية كحد أدنى من المتطلبات. بيد أنه لن يتسنى للبعثات السياسية الخاصة أن تُحقق نجاحا دائما إلا بإيلاء الاعتبار الواجب للأولويات الوطنية، وسيكون من المفيد، تحقيقا لهذه الغاية، تسخير قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتبع نُهجا تتوافق مع تلك التي تعتمدها الأمم المتحدة.

٧٢ - وأردفت قائلة إن البعثات السياسية الخاصة يُطلب منها بشكل متزايد أن تضطلع بمهام مُركَّبة مثل المساعدة في صيانة سيادة القانون، وصياغة التشريعات، والإشراف على العمليات الانتخابية، وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح القطاعات الأمنية. بيد أن المستفاد من التجربة أن تعدد المهام على هذا النحو لا يُحقق عموما نتائج إيجابية. وأعربت عن أملها في أن يعكس نص مشروع القرار المتعلق بالبند الحالي مواقف جميع الدول الأعضاء على نحو دقيق.

٧٣ - **السيد دالو** (الأرجنتين): قال إن البعثات السياسية الخاصة يتزايد استخدامها كأدوات لتحقيق طائفة واسعة النطاق من ولايات الأمم المتحدة في مجالات تشمل الدبلوماسية الوقائية، ودعم عمليات السلام، والمساعدة في إنشاء آليات قضائية، ورصد تنفيذ نُظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، وبناء السلام. وأضاف أنه من الضروري، لأسباب تتعلق بالشفافية والمساءلة، أن تُشارك الجمعية العامة في جميع مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، التي يُنشئ معظمها مجلس الأمن.

٧٤ - وأردف قائلا إن وفد بلده يُرحب برد الفعل الإيجابي إزاء المقترحات التي تدعو إلى أن يشمل مشروع القرار المتعلق بهذا البند تركيزا طويل الأجل على الحفاظ على السلام، على ضوء قراري مجلس الأمن والجمعية العامة المتطابقين اللذين يعترفان بالأهمية الجوهرية لهذه البعثات في بناء السلام والحفاظ عليه. وتشمل القضايا الهامة الأخرى التي أُبرزت في القرارات المتخذة في السنوات الأخيرة بشأن البند ذاته ضرورة تحسين التمثيل الجغرافي الواسع والتوازن الجنساني في تشكيل جميع البعثات السياسية الخاصة، فضلا عن كفالة المشاركة الفعالة على قدم المساواة ومشاركة المرأة التامة على جميع المستويات، وفي جميع المراحل، وفي كافة جوانب التسوية السلمية للمنازعات، ومنع نشوب النزاعات وحلها.

٧٥ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى أن البعثات السياسية الخاصة تتطور باستمرار من أجل السماح باستجابات مرنة ومتميزة للأزمات وحالات النزاع وما بعد النزاع، فمن الحيوي أن تواصل اللجنة الرابعة مناقشة مسائل السياسة العامة ذات الصلة استنادا إلى تقارير الأمين العام بشأن هذا الموضوع. ويجب أن تكون المقترحات المتعلقة بالسياسة العامة مصحوبة أيضا بمقترحات بشأن تمويل البعثات السياسية الخاصة تتفق مع التوصيات المتعلقة بإنشاء حساب خاص، وإنشاء دورة ميزانية سنوية، واستخدام حساب الدعم لعمليات حفظ السلام. ومن ثم يلزم توافر حُسن النية لكسر الجمود الذي دام خمس سنوات في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في اللجنة الخامسة. وفي الختام، أعرب عن دعم حكومة بلده لعملية السلام في كولومبيا، كما يتجلى في التزامها بالمساهمة بأكثر من ١٠٠ مراقب في بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد.

٧٦ - **السيدة غامبهير** (الهند): قالت إن التدهور المستمر الذي يتعرض له السلام في أنحاء العالم يتجلى في ارتفاع عدد الحروب الأهلية، وأعداد القتلى نتيجة للمعارك، واللاجئين والمشردين داخليا بسببها، وجميعها تؤكد الأهمية البالغة للبعثات السياسية الخاصة والآمال المتنامية المعلقة عليها. وأضافت قائلة أن من المعترف به على نطاق واسع ما للسياسة من أولوية في منع نشوب النزاعات وحلها؛ ولذلك يجب توجيه القدر الواجب من الاهتمام للعمليات السياسية في مجال السلام والأمن، وبخاصة في الحالات التي

لا تكون فيها عمليات حفظ السلام مُجهَّزة تجهيزا جيدا لتناولها. ولذا يجب أن تتقيد الأمم المتحدة في مساعيها بمبادئ تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وأن تُصمم عمليات سلام تحترم الحياد وموافقة الأطراف والملكية الوطنية وسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

٧٧ - وأردفت قائلة إن النجاح في هذه المساعي يدل على المسؤولية الجماعية التي يتحلى بها أعضاء الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تُشارك على نحو بنَّاء بدرجة أكبر في العمليات المرتبطة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك صياغة ولاياتها وتجديدها عن طريق التشاور. وأضافت قائلة إن من شأن تقديم إحاطات تفاعلية من جانب رؤساء البعثات أن يُمكِّن أيضا الدول الأعضاء من طرح الأسئلة وتقديم الاقتراحات بشأن أداء البعثات، فضلا عن الإسهام في وضع السياسات العامة الذي ما زال يتسم بقدر من الغموض وعدم الشفافية. ومن شأن إجراء مزيد من التشاور بين مجلس الأمن والعضوية الأوسع نطاقا بشأن القضايا ذات الصلة بالبعثات أن يكون مفيدا بالقدر ذاته.

٧٨ - وتابعت قائلة إنه نظرا لأن البعثات السياسية الخاصة ربما تكون أفضل آليات الأمم المتحدة لمواجهة الأزمات، بل ويمكن القول بأنها أكثرها استخداما، فإنه ينبغي أن تُوفَّر لها موارد موثوقة بدرجة أكبر من خلال ميزانية عادية للأمم المتحدة لكي تتوافر لها القدرات الأساسية لمنع نشوب النزاعات والوساطة فيها. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يأمل في أن يُنفذ الأمين العام المُعيَّن المبادرة التي طال انتظارها والمتمثلة في إنشاء حساب مستقل للبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن كفالة تمويل تلك البعثات على الأساس ذاته الذي تُموَّل وفقا له عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالميزانية. وتابعت قائلة إن تنفيذ التدابير التي اقترحها وفد بلدها وغيره من الوفود من شأنه أن يخدم إلى حد بعيد الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في الأجلين القصير والطويل في مجال صيانة السلام والأمن الدوليين في مواجهة الأزمات التي يزداد تعقدها بشكل مطرد.

٧٩ - **السيد زامورا ريفاس** (السلفادور): قال إن البعثات السياسية الخاصة تتسم بأهمية جوهرية في صوغ وإحلال السلام وتقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الغاية عن طريق عمليات يمكن تكريرها بنجاح في مناطق أخرى، هذا على الرغم من ضرورة توافر المرونة في تكييف ولاياتها من أجل التغلب على الصعوبات المتمثلة في بيئات متزايدة الصعوبة. وستستفيد البعثات السياسية الخاصة أيضا من إضافة بناء القدرات إلى التدابير الإيجابية المتخذة بالفعل من أجل تنشيط أعمال المنظمة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والوساطة. وأضاف أنه فيما يتعلق بعملية السلام التاريخية في كولومبيا تدعم حكومة بلده الجهود الجاري بذلها من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة في المفاوضات، وهي على استعداد لإيفاد مراقبين إضافيين إلى ذلك البلد.

٨٠ - واستطرد قائلا إن تحسين أداء البعثات السياسية الخاصة يتطلب أن تسند إليها ولايات واضحة موثوقة وقابلة للتحقيق تأخذ في الاعتبار الوضع في البلد المعني. ويجب أيضا تحسين التمثيل الجغرافي في تلك البعثات، وكذلك يجب تحسين التوازن الجنساني، مع مراعاة أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات، وتسوية النزاعات، وبناء السلام. بيد أنه خلال السنوات العشر الماضية شاب الميزانية العادية اختلال بسبب القدر المتزايد من الدعم والتمويل الذي تستهلكه البعثات السياسية الخاصة مما يُعد سببا للقلق. ومن شأن إنشاء حساب مستقل لهذه البعثات أن يُعزز الشفافية ويُمكِّن من إجراء تحليل أكثر تفصيلا تستند إليه الجمعية العامة في ما تقدمه من توصيات، مما يُفضي إلى تحسين النتائج المحرزة.

٨١ - **السيد سيلان** (تركيا): قال إن الاستعراضات الثلاثة الأخيرة المتعلقة بالسلام والأمن تؤكد من جديد الأهمية

المتزايدة للبعثات السياسية الخاصة، التي تُعد مقومات بالغة الأهمية للأمم المتحدة دعما للعمليات السياسية ومنع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية، بما فيها الوساطة والحفاظ على السلام من خلال اتباع استراتيجيات أكثر شمولا واتساقا بوجه عام. وهي هامة أيضا للجهود الرئيسية المبذولة من أجل تحقيق السلام والتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. وتتمتع الدبلوماسية الوقائية بأهمية خاصة لمنع تصاعد الأزمات السياسية وتحولها إلى نزاع عنيف، وهي مهمة حساسة تتطلب بشكل متزايد أن يُمارس الأمين العام أو مبعوثوه الخاصون مساعي حميدة تدعمها جهود تبذلها مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية أو البعثات الميدانية. ويُعد التخفيض التدريجي للبعثات مرحلة حساسة أخرى تبذل فيها البعثات السياسية الخاصة كل ما في طاقتها لمنع تجدد النزاع. بيد أن ما هو أشد من ذلك حساسية أن هذه البعثات تنشر أحيانا في حالات نزاع شامل، كما هو الحال في منطقته، مما لا يُسفر دائما عن النتيجة المرجوة.

٨٢ - واسترسل قائلا إنه ينبغي من ثم تعزيز فعالية البعثات السياسية الخاصة من خلال تقديم دعم سياسي أقوى وتمويل كاف يمكن التنبؤ به، وتحسين قُدرة التحليل والدعم، واستمرار التعامل مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وتحقيق تمثيل جغرافي وتوازن جنساني مرضيين، والتركيز على الخبرة والجدارة. وأضاف قائلا إن تركيا تواصل تقديم مساهماتها الخارجة عن الميزانية إلى إدارة الشؤون السياسية وتدعم قرارات الجمعية العامة بشأن البعثات السياسية الخاصة، وقد يسرت اتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارها ٣٠٤/٧٠ بشأن تعزيز أهمية الوساطة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية وحل النزاعات ومنع نشوبها.

٨٣ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى الاعتماد المتزايد على البعثات السياسية الخاصة فإن تلبية احتياجاتها من الميزانية العادية لفترة السنتين، وهو أمر يوشك أن يكون مستحيلا، يدل على أن هذه الصيغة لا يمكن استمرار العمل بها ويتطلب إجراء تسويات مالية أو إنشاء آليات مالية جديدة. وأضاف قائلا إن تركيا ملتزمة بالتعاون مع البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك أفرقة الخبراء وأفرقة الرصد التي تُنشئها اللجان التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومما له أهمية بالغة أن تعمل هذه الهيئات وفقا للولايات التي تُحددها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووفقا لأرفع المعايير، وبأقصى قدر من الشفافية والمساءلة، وهي المعايير التي تُطبق بالمثل على إجراءات الاختيار المعمول بها بالنسبة لأعضاء تلك الهيئات.

٨٤ - **السيد فضيل** (ملديف): قال إن الاتجاهات السلبية التي لوحظت مؤخرا في المشهد العالمي للسلام والأمن تتفاقم بسبب الأعداد الضخمة من المشردين، والحجم الهائل من الاحتياجات الإنسانية، وأنشطة المنظمات الإرهابية والإجرامية المتعددة الجنسية. وعلى ضوء هذه التطورات، تزداد باطراد أهمية البعثات السياسية الخاصة، وخصوصا بالنسبة لما تبذله الأمم المتحدة من جهود لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك عن طريق الوساطة، وتوطيد السلام في حالات ما بعد النزاع، وبخاصة من خلال بناء القدرات المؤسسية. وهذه البعثات، إذا ما استخدمت بكفاءة، يمكن أن تكون أدوات فريدة وقيِّمة لعمليات الأمم المتحدة للسلام، ولذا يجب أن تعمل ضمن إطار قوي وشامل يضم منهجيات مُحددة وشفافة وموضوعية.

٨٥ - وتابع قائلا إنه بالنظر إلى الطبيعة الحساسة لعمل البعثات السياسية الخاصة فإنه يجب صياغة ولاياتها وتنفيذها ورصدها عن طريق مشاورات وعمليات شاملة وواسعة

النطاق، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها الحياد والموضوعية واحترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي ألا تُستخدم هذه المبادئ كذريعة للانتهاكات وعدم الامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، كما لا ينبغي أن يُضرب بها عرض الحائط باسم المصلحة. ويعتمد نجاح جهود بناء السلام، بما في ذلك أعمال البعثات السياسية الخاصة، على الإرادة السياسية لجميع الأطراف المعنية والتي لا يمكن أن تقوم إلا على الثقة. ومن ثم تُعد موافقة الدول المضيفة وما تُقدمه من إسهامات لوفاء البعثات بولاياتها وتشغيلها هي ذاتها أمرا بالغ الأهمية.

٨٦ - وأردف قائلا إنه يجب أيضا أن يُقدَّم للبعثات السياسية الخاصة أوسع قدر ممكن من التعاون والدعم، حيث أن تنوعها في الشكل والاحتياجات إنما يؤكد فقط أهمية تعزيز قدراتها. وفضلا عن ذلك، يجب أن تكون ولاياتها واضحة ومتسقة ومُكيَّفة وفقا للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد مضيف، والتي يمكن تقييمها على أفضل نحو من خلال المشاركة المستمرة منذ إنشاء البعثات وحتى انتهائها. ويجب، علاوة على ذلك، كشف النقاب عن التحديات وأوجه القصور ومعالجتها، على ضوء الدروس المستفادة، من أجل كفالة تحقيق الكفاءة عموما. والأمل معقود على أن يُفضي تعزيز البعثات السياسية الخاصة أيضا إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام الدولي ومنع نشوب النزاعات المحتملة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.